ترصيد
Tarseed
للمراجعة والتدقيق الحسابات
س ت CR 1010818285

خاص وسري

السادة/ جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
عناية المدير التنفيذي المكلف

التاريخ: ٢٩ صفر ١٤٤٦هـ
الموافق: ٠٢ سبتمبر ٢٠٢٤م

تحية طيبة وبعد،

نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم خدماتنا لكم ونتطلع للعمل معكم.

خطاب الارتباط

خدمات المراجعة: مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
يؤكد خطاب الارتباط وشروطه وأحكامه المتعلقة بارتباط أعمال المراجعة على تعيين شركة ترصيد للمراجعة وتدقيق الحسابات لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية لجمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين- جمعية أهلية ("الجمعية") وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
ويشار الى الخدمات المبنية في هذه الفقرة فيما بعد بـ "خدمات المراجعة".

مسؤوليات وقيود المراجعة

سنقوم بأعمال المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب تلك المعايير منا الالتزام باستقلاليتنا والوفاء بمسؤوليات آداب وسلوك المهنة الأخرى ذات الصلة بأعمال المراجعة.
تتمثل أهداف مراجعتنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتعد تحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.
وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات وقيود المراجعة (تتمة)

- هنالك قيود ملازمة لعملية المراجعة أخرى تشتمل على استخدام التقديرات، وفحص البيانات بشكل اختياري، واحتمال وجود تواطؤ أو تزوير يمكن أن يحدث دون كشف أخطاء أو غش أو عدم الالتزام بقوانين وأنظمة جوهرية. وبالتالي هناك مخاطر معينة تتمثل في عدم كشف أي تحريف جوهري تشتمل عليها القوائم المالية. كما أن أعمال المراجعة لا يتم تصميمها للكشف عن حالات الغش أو التحريفات غير الجوهرية في القوائم المالية.
- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية. ومع ذلك، فسنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشف خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

وبسبب القيود الملازمة للمراجعة، إضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بشكل سليم وفقاً لمعايير المراجعة.

وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنقوم بإبلاغ الإدارة ببعض الأمور المتعلقة بتنفيذ أعمال المراجعة ونتائجها، تشتمل هذه الأمور على:

- مسؤولياتنا بموجب المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية لتكوين وإبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف الإدارة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعفي الإدارة من مسؤوليتهم.
- نطاق وتوقيت أعمال المراجعة وخطة المراجعة.
- أهم النتائج من أعمال المراجعة التي تشتمل على رؤيتنا حول الجوانب النوعية الهامة للممارسات المحاسبية للجمعية من جانب السياسات والتقديرات المحاسبية والإفصاحات حول القوائم المالية، وأهم الصعوبات خلال أعمال المراجعة، والتحريفات غير المعدلة، والخلافات مع الإدارة، إن وجدت وتسوياتها بشكل مناسب أو غير مناسب، والأمور الأخرى والتي تعد في تقديرنا المهني بانها هامة وذات صلة بإشراف الإدارة على عملية إعداد التقارير المالية وما يتعلق بها.
- الأمور التي لها تأثير على شكل ومضمون التقرير.
- التأكيدات الخطية المطلوبة من الإدارة والأمور الهامة بناء على نتائج أعمال المراجعة والمراسلات مع الإدارة.

في حال تبين لنا وجود دليل حول وقوع غش أو عدم التزام محتمل بالقوانين والأنظمة، سنقوم بلفت انتباه الإدارة حسب المستوى الملائم. وفي حال علمنا بوجود غش تشترك فيه الإدارة أو موظفين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية ونتج عنها تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سنقوم بإبلاغ الإدارة. كما سنقوم بإبلاغهم بالأمور التي تتعلق بحالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة الهامة.

نقوم بإبلاغ الإدارة عن مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي تمت ملاحظتها أثناء القيام بأعمال المراجعة للقوائم المالية للجمعية.

مسؤوليات إدارة الجمعية

ستتم مراجعتنا على أساس أن الإدارة، حسب ما هو ملائم، على دراية وعلم بأنهم مسؤولين عن:

- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً لمعيار المنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات الأنظمة ذات العلاقة.
- عند إعداد القوائم المالية فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لتصفية أو إيقاف عمليات الجمعية أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.
- نظام الرقابة الداخلية الذي تراه إدارة الجمعية ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية تحريفات جوهرية، سواء كان ذلك ناتجاً عن الغش أو الخطأ.
- تمكيننا مما يلي:
  - الوصول إلى كافة المعلومات بالوقت المناسب والتي تدرك إدارة الجمعية أنها تتعلق بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والأمور الأخرى.
  - الحصول على أي معلومات إضافية قد نطلبها من إدارة الجمعية لأغراض أعمال المراجعة
  - الوصول غير المقيَّد إلى الأشخاص في الجمعية الذين نرى ضرورة الحصول على معلومات منهم.

إن إخفاق الإدارة بالمسؤوليات المشار اليها أعلاه أو عدم تمكيننا من الوصول الى المعلومات أو الأشخاص في الجمعية قد يدفعنا لتأخير إصدار تقريرنا أو تعديل إجراءاتنا أو إنهاء هذه الاتفاقية.

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن تعديل القوائم المالية لتصحيح التحريفات التي تم اكتشافها وتحديدها من خلال أعمال المراجعة، وتؤكد لنا بأنها تعتقد بأن أثار التحريفات غير المسجلة غير هامة بمفردها أو مجتمعة، على مستوى القوائم المالية ككل.

أن إدارة الجمعية مسؤولة عن تحديد ما إذا كانت أنشطة الجمعية تتم وفقاً للقوانين والأنظمة. ومعالجة أي عدم التزام بالقوانين والأنظمة.

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن إبلاغنا في الوقت المناسب عن جميع حالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة المحددة أو المشتبه فيها وذلك بقدر مدى دراية الإدارة بتلك الحالات والتي ينتج عنها مخالفات مالية و/أو التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية والمعلومات المالية والا فصاحات الجوهرية. وتمكيننا من الوصول الكامل للمعلومات واي تحقيقات لها علاقة بالحدث واي ادعاءات قائمة.

نقوم بتوجيه استفسارات محددة لإدارة الجمعية بشأن التأكيدات التي تضمنتها القوائم المالية. كما سنقوم قبل إصدار التقرير بالحصول على تأكيدات مكتوبة من إدارة الجمعية حول هذه الأمور وبأن إدارة الجمعية التزمت بمسؤولياتها المذكورة أعلاه.

ترصيد
Tarseed
للمراجعة وتدقيق الحسابات
س ت CR 1010818286

الأتعاب والفواتير

تقدر أتعابنا لقاء خدمات المراجعة عن فترة الارتباط على النحو التالي:

	المبلغ
	ريال سعودي
أتعاب مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٨,٢٦١
ضريبة القيمة المضافة - ١٥٪	١,٢٣٩
إجمالي الأتعاب شاملا ضريبة القيمة المضافة	٩,٥٠٠

ووفقا للاتفاق معكم، يكون الدفع على دفعتين بواقع ٥٠٪ عند توقيع خطاب الارتباط و٥٠٪ عند إصدار مسودة تقريرنا والانتهاء من أعمال المراجعة.

تستحق سداد الفواتير عند استلامها.

يتم سداد الدفعات بإيداعها في حساب (شركة ترصيد للمراجعة وتدقيق الحسابات)

أيبان رقم SA ٩٤٨٠٠٠٠٦١٢٦٠٨٠١٩٤٤٧٥٧٢ مصرف الراجحي

تم تقدير أتعابنا بناء على عدة أمور من بينها حجم عمليات الجمعية وسجلاته والتأكيدات التي قدمت لنا من خلال الاستفسارات مع إدارة الجمعية وموظفيها عن نشاط الجمعية والمستندات التي توضح حجم العمليات ونشاط الجمعية ومستوى المساعدة المقدم، بالإضافة الى التزام الجمعية بجدول الأعمال وتوفير البيانات بالشكل الملائم.

نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم خدماتنا للجمعية.

إذا كانت هذه الاتفاقية تعكس بشكل دقيق الأحكام والشروط التي بموجبها وافقت إدارة الجمعية على تعييننا، فيرجى التوقيع أدناه نيابةً عن الجمعية وإعادتها إلينا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

إقرار بالاستلام والموافقة

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين

اسم المفوض بالتوقيع: فايز طالب الأحمدي

المدير التنفيذي المكلف

عن شركة ترصيد

للمراجعة وتدقيق الحسابات

ناصر بن نائف العتيبي

محاسب قانوني ترخيص رقم (٨٦٨)

ترصيد
Tarseed
للمراجعة وتدقيق الحسابات
س ت CR 1010818286